مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة العاشرة – العدد 23 – أبريل 2026م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
23 ديسمبر 2025	30 أبريل 2026	17 يونيو 2026

إعادة تأطير الحضور الإيراني في أفريقيا من منظور الجنوب العالمي

د. نهـــى نديـــم

باحثة متخصِّصة في دراسات السلام والصراع

مستخلص

تتناول الدراسة الحضور الإيراني في أفريقيا من منظور الجنوب العالمي، سعيًا إلى إعادة تأطيره خارج الأُطُر التفسيرية السائدة، التي تدرجه ضمن منطق التنافس الجيوسياسي، أو الامتداد الأيديولوجي، أو ثنائيـــة النفوذ والاحتواء. وتنطلق من فرضية مفادها أنَّ فهم هذا الحضـــور لا يرتبط بحجمه الكمِّي، أو بمدى امتداده الجغرافي فحســـب، بل بالإطار المفاهيمي، الـــذي يُقاس من خلاله، وبمـــدى ملاءمة معايير الفاعليـــة لتحليل حالات تتحرَّك داخل بِنية دولية غير متكافئة. وتعتمد الدراســـة مقاربة تحليلية-تفسيرية تقوم على مراجعة نقديـــة للأدبيات، وبناء إطار مفاهيمي مُســـتلهَم من أُطروحات العلاقات الدولية العالمية، ونقد الاقتصاد السياســـي الدولي، لإعـــادة تعريف مفهومي الحضور والفاعلية في سياق دول الجنوب. وتخلُص الدراسة إلى أنَّ الحضور الإيراني يتَسِم بطابع انتقائي وتدرُّجي، تحكمه اعتبارات إدارة القيود وتنويع الشركاء، في ظل ضغوط هيكلية ممتدَّة، أكثر ممّا يعكس مشروعًا توسُّعيًا متكاملًا. وتقترح إعادة تعريف الفاعلية بوصفها قُدرة نسبية على توسيع هامش المناورة داخل بِنية دولية غير متوازنة عبر إستراتيجيات تكيفية وعلائقية، بما يســـهم في نقاش أوســـع حول كيفية تحليل أدوار فاعلي الجنوب العالمي في العلاقات الدولية، من خلال مســـاءلة المقاييس المعيارية السائدة، وإعادة تعريفها في ضوء الموقع البِنيوي.

الكلمات المفتاحية: الحضور الإيراني في أفريقيا؛ الجنوب العالمي؛ الفاعلية المقيَّدة؛ الاقتصاد السياسي الدولي؛ إعادة التموضع الإستراتيجي؛ نقد التمركُز الغربي.

مقدِّمة

يُقــارَب الحضور الإيرانــي في أفريقيا، في أغلــب الأدبيات، من أُطر تفسـيرية غربية مُهيمِنة تُدرِجه ضمن أنماط التنافس الجيوسياســي، أو ثنائيات التهديد والاحتواء، أو تُفسِّــره باعتباره امتدادًا أيديولوجيًا لسياقات الثورة الإسلامية. وعلى الرغم من أنَّ هذه المقاربات أسهمت في تحليل أبعاد مركزية في الظاهرة، فإنَّها غالبًا ما تنطلق من مفاهيم للفاعلية والقوَّة صيغت تاريخيًا في سياق خبرة غربية، ثمَّ جرى تعميمها بوصفها معيارًا عامًّا للتحليل، ويترتَّب على ذلك أن يُقاس الحضور الخارجي -ضمنيًا- بمدى قُدرته على إنتاج نفوذ ممتَدّ، أو إعادة تشكيل البيئة الدولية، دون مساءلة مدى ملاءمة هذا المعيار لحالات تتحرَّك ضمن شروط بِنيوية مختلفة.

وفي هذا السياق، تســتلهم الدراســة الطرح، الذي قدَّمه أميتاف أشاريا (Amitav Acharya) حول مفهوم «العلاقــات الدولية العالمية»[1]، والذي يدعو إلى تجاوُز التمركُز الغربي في التنظير، وإعادة بناء المفاهيم ذاتها، حيث تستوعب خبرات غير غربية في تعريف القوَّة، والفاعلية، ومصادر الشرعية الدولية. كما تستفيد الدراسة من أُطروحات سمير أمين بشــأن «التبادل غير المتكافئ»[2] وتحليل موقع الدولة داخل الاقتصاد الســياسي الدولي، لفهم الكيفية، التي يؤثِّر بهــا هذا الموقع في تحديد هوامش حركتها الإستراتيجية، وصياغة أدواتها وأولوياتها الخارجية.

وتنطلق الدراســة من فرضية مركزية، مفادها أنَّ فهم الحضور الإيراني في أفريقيا لا يرتبط فقط بحجمه أو امتداده، بل بالإطار المفاهيمي، الذي يُقاس من خلاله هذا الحضور؛ وأنَّ إعادة تأطيره من منظور الجنوب العالمي تُتيــح مقاربته بوصفه نمطًا من الفاعلية يتشكَّل داخل بِنية دولية غير متكافئة، حيث تُعاد صياغة خيارات الدولة وأدواتها وحدود حركتها في ضوء موقعها داخل النظام الدولي.

ومن هذا المنطلق، تتمحور إشكالية الدراســة حول التســاؤل الرئيسي: كيف يُسهِم منظور الجنوب العالمي في إعادة تفسير الحضور الإيــراني في أفريقيا، من حيث دوافعه وأدواته وحدود فاعليته؟

ويتفرَّع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات التي تتعلَّق، أولًا، بحدود الأُطُر التفسيرية السائدة وافتراضاتها الضمنية؛ وثانيًا، بكيفية إعادة تعريف مفهومي الحضور والفاعلية في ســياق دولي غير متكافئ؛ وثالثًا، بتحليل محدِّدات السياسة الخارجية الإيرانية وأنماط حضورها في القارة الأفريقية في ضوء هذا الإطار النقدي.

ومنهجيًا، تعتمد الدراسة مقاربة تحليلية-تفسيرية تقوم على مراجعة نقدية للأدبيات لرصد أنماط التفسير وحدودها المفاهيمية، وبناء إطار تحليلي يستند إلى منظور الجنوب العالمي، ثمَّ توظيفه في تحليل ســياقي يربط بين محدِّدات السياسة الخارجية الإيرانية،

والبيئة الدولية الأوسع. كما تستند إلى تحليل نوعي للبيانات الاقتصادية والدبلوماسية ذات الصلة بالعلاقات الإيرانية-الأفريقية، مـــع التمييز بين الخطاب الرسمي، وآليات صُنع القرار المؤسســـية، والممارسات الفعلية، بما يســـمح بتفكيك الظاهرة في أبعادها المختلفة، دون اختزالها في مؤشِّر كمِّي أو بُعد أمني واحد.

وتأسيسًا على ذلك، تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور: يتناول الأول الأُطُر التفسيرية الســـائدة للحضور الإيراني في أفريقيا، مع تحليل منطلقاتها النظرية وحدودها، ويُخصَّص الثاني لبناء إطار مفاهـــيمي من منظور الجنوب العالمي، أمّا المحـــور الثالث فينتقل إلى المســـتوى التطبيقي، حيث يُحلَّل الحضور الإيراني في أفريقيا في ضوء محدِّدات السياسة الخارجية، وأنماط الحضور الفعلية، وأخيرًا، خاتمة تتناول أهمّ الاســـتنتاجات النظرية والمنهجية، التي يفضي إليها التحليل، وما تتيحه من آفاق بحثية لاحقة.

أولًا: الأُطُر التفسيرية السائدة للحضور الإيراني في أفريقيا

تناولت الأدبيات الحضور الإيراني في أفريقيا، من خلال عدد من المقاربات، التي تعكس في معظمها الأُطُر الســـائدة في حقل العلاقات الدولية، لا ســـيّما الواقعية الكلاسيكية والجديدة، وتحليل السياســـة الخارجية ذي النزعة المؤسســـية، إضافـــة إلى قراءات تستلهم خطاب الجنوب-الجنوب دون مســـاءلة بِنيته المعرفية. ويكشف استعراض هـــذه الأدبيات عـــن ميلٍ إلى تفســـير الحضور الإيرانـــي غالبًا ضمن منطـــق التنافس الجيوسياســـي، أو الامتداد الأيديولوجي، أو إعادة التموضُع الإستراتيجي، مع محدودية الاشتباك التحليلي مع إعادة تأطير هذا الحضور انطلاقًا من منظور الجنوب العالمي.

ففي الإطار الجيوبوليتيكي، يُدرَج الحضور الإيراني ضمن ما تصِفه الأدبيات بـ«التدافع الدولي الجديد على أفريقيا»، حيث تُقارَب القارة بوصفها فضاءً لإعادة توزيع النفوذ بين قوى دولية وإقليمية صاعدة. وقد رسَّخت دراســـات حول التحوُّلات الجيوسياسية في أفريقيا هذا التصوُّر، معتبرةً أنَّ صعود فاعلين مثل الصين وروســـيا وتركيا أعاد تشكيل بيئة التنافس في القارة، وجعلها ســـاحة لإعادة التموضع الإستراتيجي للقوى المتوسِّطة والناشـــئة.[3] وفي هذا الســـياق، تُدرَج إيران باعتبارها فاعلًا متوسِّطًا يسعى إلى توسيع نطاق تأثيره في مناطق بعينها، لا سيّما شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، بما يتيح لها تثبيت موضع داخل شبكة تفاعلات تنافسية متعدِّدة الأطراف. غير أنَّ هذه القراءة، على الرغم من إبرازها البُعد التنافسي، تفترض ضمنًا قُدرة توسُّـــعية متماســـكة، وتعامل الحالة الإيرانية كما لو كانت امتدادًا لأنماط سلوك القوى الصاعدة الأخرى، دون مساءلة كافية لخصوصية موقعها في البنية الدولية.

وفي مقاربة ثانية، يُفهَم الحضور الإيراني في أفريقيا بوصفه امتدادًا لخطاب أيديولوجي تأسَّـــس منذ الثورة الإسلامية عام 1979م، يقوم على مفـــردات مناهِضة الهيمنة وبناء

علاقات جنوب-جنوب. وتذهب هذه القراءة إلى أنَّ انخراط طهران في القارة يعكس استمرارًا لعناصر الخطاب الثوري في السياسة الخارجية، حيث اعتُبِرت القارة مجالًا ملائمًا لتفعيل خطاب مقاومة الإمبريالية، وبناء علاقات مع دول عدم الانحياز وما بعد الاستعمار.[4] غير أنَّ هذا التفسير يصطدم بواقع أنَّ الخطاب المُعلَن حول التوجُّه نحو أفريقيا لم يقترن دائمًا بإستراتيجية تنفيذية متماسكة، بل اتّخَذ في مراحل عدَّة طابعًا ظرفيًا ارتبط بالضغوط الاقتصادية، والعقوبات، ومحاولات تنشيط العلاقات الدبلوماسية. وعليه، فإنَّ اختزال الحضور الإيراني في بُعدٍ أيديولوجي ثابت يحجب التفاوت بين الخطاب والممارسة، ويغفل الطبيعة المتغيِّرة لأولويات السياسة الخارجية الإيرانية.

أمّا في إطار تحليل السياسة الخارجية، فقد ركَّزت بعض الأدبيات على بِنية صُنع القرار في «الجمهورية الإسلامية»، باعتبارها مدخلًا لتفسير أنماط سلوكها الخارجي؛ وتُبرز الدراسات أنَّ التفاعلات بين المؤسسات تُدار ضمن هرمية تخضع لإشراف القيادة العليا، بما ينتج قدرًا من التنسيق في القرارات الإستراتيجية.[5] ووفق هذا التصوُّر، فإنَّ التحرُّكات الخارجية لا تُختزَل في تنافُس بين الحرس الثوري والحكومة المدنية، بل تُفهَم ضمن شبكة تفاعلات مؤسسية تُعاد فيها صياغة التوافقات داخل النظام. وهذه المقاربة -على أهمِّيتها في تفكيك البِنية الداخلية- تظل مركَّزة على ديناميات القرار الوطني، دون إدماج كافٍ لموقع إيران داخل بِنية الاقتصاد السياسي الدولي أو للقيود البنيوية، التي تؤطِّر خياراتها في سياقات خارج مجالها الإقليمي المباشر، مثل أفريقيا.

وتتقاطع مع ذلك مقاربة «الشراكات الإستراتيجية»، التي تنظر إلى انخراط القوى غير الغربية في أفريقيا بوصفه جزءًا من إعادة تشكل النظام الدولي في اتجاه تعدُّدية أوسع، وتقوم طبيعة هذه الشراكات في الغالب على ترتيبات مرِنة وانتقائية، تتحدَّد بقُدرات الأطراف المعنية، واعتبارات السياق المحلِّي، ولا ترقى بالضرورة إلى تحالفات مؤسسية عميقة، أو اندماج اقتصادي طويل الأمد. وفي هذا الإطار، تُدرَج العلاقات الإيرانية-الأفريقية ضمن نمط تحرُّك القوى المتوسِّطة في القارة؛ إلّا أنَّ توصيف أفريقيا كحيِّز إستراتيجي في الخطاب الرسمي لم يُترجَم دائمًا إلى إستراتيجية تنفيذية متماسكة، أو حضور اقتصادي مُستدام.[6]

تكشف هذه الاتّجاهات مجتمعة، أنَّ الأدبيات السائدة -على تنوعُّها- تميل إلى تحليل الحضور الإيراني في أفريقيا، من خلال مفاهيم النفوذ والموازنة، أو من خلال ثنائية الأيديولوجيا والمصلحة، أو عبر ديناميات صُنع القرار الداخلي، دون مساءلة كافية لمعيار الفاعلية ذاته. وبهذا المعنى، فإنَّ مراجعة الأُطُر السائدة لا تهدُف إلى نفي القيمة التفسيرية للبُعد الأمني أو الأيديولوجي أو المؤسسي، بل إلى الكشف عن حدودها التحليلية، حين تُفصَل عن سياقها البِنيوي الأوسع. فالحضور الإيراني في أفريقيا، كما تعكسه الأدبيات،

لا يمكن فهمه بصورة مكتملـــة، إذا ظلَّ محصورًا في ثنائية التهديد-النفوذ، أو في خطاب التضامن المجرَّد، بل يســـتدعي إعادة تأطير تنطلق من موقع الفاعل داخل بِنية دولية غير متكافئة، ومن طبيعة الفاعلية الممكنة لدول الجنوب في ظل قيود ممتَدَّة.

ثانيًا: منظور الجنوب العالمي وإعادة بناء مفهوم الحضور

ينطلق منظور الجنوب العالمي من فرضية أنَّ النظام الدولي يقوم على بِنية غير متكافئة، تُـــوزَّع داخلها الموارد والفـــرص والقيود على نحوٍ غير متســـاوٍ، وأنَّ كثيـــرًا من مفاهيم العلاقـــات الدولية صِيغت تاريخيًا في ســـياق خبرة القوى الغربية، ثـــمَّ جرى تعميمها بوصفها معيارًا كونيًا للتحليل. وفي هذا الســـياق، دعا أميتاف أشاريا إلى تجاوُز التمركُز الغربي في التنظير، عبر مقاربة «العلاقـــات الدولية العالمية»، مؤكِّدًا أنَّ إدماج خبرات غير غربية لا يتعلَّق بتوســـيع التمثيل الجغرافي فحسب، بل بإعادة بناء المفاهيم ذاتها، حيث لا تظل محكومة بالخبـــرة الغربية في تعريف القوَّة والفاعلية والنفوذ.[7] وينطوي هذا الطرح على نقد مـــزدوج: نقد لاحتكار الغرب إنتاج النظريـــة، ونقد لتعميم مفاهيم نشأت في سياق تاريخي خاص، بوصفها أدوات تفسيرية صالحة لجميع الفاعلين، ذلك فضلًا عن محدودية الأدوات غير التقليدية في استيعاب مساهمات العالم غير الغربي، بما يعكس اختلالًا في إنتاج المعرفة لا يقِلّ أهمِّية عن اختلال توزيع القوَّة المادِّية[8].

وارتباطًا بذلك، لا يُســـتخدَم مفهوم «الجنوب العـــالمي» بوصفه توصيفًا جغرافيًا أو كُتلة سياسية متجانســـة، بل باعتباره موقعًا داخل الاقتصاد السياسي الدولي يتحدَّد بدرجة الاندماج غير المتكافئ في تقســـيم العمل العالمي، وبطبيعة الاعتماد المُتبادَل مع مراكـــز النظام. وقد بيَّن تحليل النظام العالمي، القائم علـــى التمييز بين المركز والأطراف وشـــبه الأطراف، أنَّ موقع الدولة في هذا التقسيم يؤطِّر هوامش حركتها الإستراتيجية، ويحدّد ســـقف خياراتها الخارجية.[9] كما شدَّد ســـمير أمين على أنَّ علاقات التبادل غير المتكافئ لا تُنتج فقط تبعية اقتصادية، بـــل تُعيد إنتاج أنماط من الهيمنة المعرفية، تجعل معايير التقييم نفسها انعكاسًا لموقع المركز. وبذلك، فإنَّ الدولة الواقعة في موقع شبه طرفي لا تتحرَّك في فضاء محايد من الإمكانات، بل ضمن شـــروط بِنيوية تُعيد تشكيل أدواتها ونتائجها معًا.[10]

وينتج عن ذلك ضرورة إعادة النظر في معيار الفاعلية ذاته؛ فالأدبيات السائدة تميل إلى قياس الفاعلية بمؤشِّـــرات النفوذ والقُدرة على فرض الإرادة، أو إعادة تشكيل البيئة الدولية، وهي معايير تعكس خبرة قوى كبرى تمتلك موارد مادِّية ومؤسســـية واســـعة. غير أنَّ تطبيق هذه المعايير على دول الجنوب يـــؤدِّي غالبًا إلى توصيفها بأنَّها «ضعيفة» أو «فاشلة»، دون مساءلة ملاءمة المعيار نفسه. ذلك كما أبرزت الأدبيات النقدية حول الســـيادة غير المتكافئة، أنَّ فاعلية دول ما بعد الاستعمار تُمارَس داخل نظام يضع حدودًا

مُسبَقة على نطاقها؛ ما يقتضي إعادة تعريف الفاعلية، بوصفها قُدرة نسبية على تحقيق أهداف ضمن قيود بِنيوية محدَّدة، لا قُدرة مُطلَقة على فرض الإرادة أو إنتاج الهيمنة[11].

وتأسيسًا على ذلك، يصبح مفهوم «الحضور» بحاجة إلى إعادة تأطير من منظور الجنوب العالمي، وذلك بوصفه نمطًا من الانخراط المتدرِّج، الذي يتشكَّل عبر تفاعُل بين الموقع البِنيوي للدولة، وأدواتها المتاحة، والسياقات التي تتحرَّك داخلها. ويتّسِق هذا التحوُّل مع ما ذهبت إليه دراسات حول موقع الجنوب في السياسة العالمية، من أنَّ علاقات الجنوب-الجنوب لا تقوم على تحالفات صلبة، أو إعادة إنتاج توازنات قوَّة تقليدية، بل على ترتيبات تكيُّفية وانتقائية تعكس تفاوُت الموارد واختلاف الأولويات[12]. ومن ثمَّ، فإنَّ الحضور يُقاس بمدى استدامته وقُدرته على تنويع الخيارات، لا فقط بحجمه أو امتداده الجغرافي.

ويقتضي هذا التعريف إدماج البُعد التفاعلي في التحليل؛ فالحضور ليس فعلًا أُحادي الاتّجاه يصدر عن الدولة ويُفرَض على بيئة سلبية، بل يتشكَّل في سياق استجابة الفاعلين الآخرين، الذين ينتهجون بدورهم سياسات تنويع الشركاء وإدارة المخاطر[13]. وفي هذا الإطار، فإنَّ اختزال دول الجنوب في موقع التلقِّي يُعيد إنتاج مركزية معرفية تفترض الفاعلية في المركز، ويُهمِّش قُدرتها على المناورة وإعادة توجيه التفاعلات. لذا، فإنَّ إعادة بناء مفهوم الحضور تتطلَّب الانتقال من نموذج أُحادي الاتّجاه إلى نموذج تفاعلي، تُفهَم فيه الفاعلية بوصفها نتاج علاقة مُتبادَلة داخل بِنية غير متوازنة[14].

وفي ضوء ما تقدَّم، لا يُقاس الحضور في منظور الجنوب العالمي بمؤشِّرات الكم وحدها، كحجم الاستثمارات، أو عدد الاتفاقيات، بل بمدى إسهامه في توسيع هامش الحركة داخل النظام الدولي، وبقُدرته على إعادة توزيع المخاطر والفرص في ظل قيود قائمة، فالفاعلية هُنا نسبية وسياقية، تتحدَّد بمدى قُدرة الدولة على تحويل موقعها البِنيوي إلى مساحة مناورة، ولو ظلَّت بعيدة عن موقع الهيمنة. ويُتيح هذا التحوُّل في معيار القياس إعادة قراءة الحالات، التي تُصنَّف تقليديًا بوصفها محدودة التأثير، باعتبارها تعبيرًا عن إستراتيجيات تكيُّفية داخل بِنية مقيَّدة، لا إخفاقًا في بلوغ معايير قوَّة صِيغت خارج سياقها. وعليه، فإنَّ استدعاء منظور الجنوب العالمي يُعيد ضبط زاوية النظر إلى الظاهرة محل الدراسة، حيث ينقل التحليل من سؤال يتعلَّق بحجم النفوذ، إلى سؤال يتعلَّق بطبيعة الفاعلية الممكنة من موقع غير مهيمِن.

ثالثًا: محدِّدات السياسة الخارجية الإيرانية وأنماط حضورها في أفريقيا

يقتضي تحليل الحضور الإيراني في أفريقيا الانتقال من مستوى التوصيف العام إلى تفكيك محدِّدات الفعل الخارجي، بوصفه نتاجًا لتقاطع عوامل داخلية وخارجية تتفاعل داخل سياق دولي ضاغط. وتُظهِر مقاربات تحليل السياسة الخارجية الإيرانية، أنَّ

ســـلوك «الجمهورية الإسلامية» يتشكَّل داخل إطار مؤسسي مركَّب، تُعاد فيه صياغة التوافقات عبر آليات رسمية تدمج الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وتضع اعتبارات الأمـــن القومي والحفاظ على النظام في صـــدارة الأولويات[15]، حيث يشكِّل إدراك التهديد الخارجي، والســـعي إلى تقليل العُزلة، وتنويـــع قنوات الانخراط الدولي محـــدِّدات محورية في توجيه التحـــرُّكات الخارجية.[16] وتتّخِذ هـــذه المحدِّدات دلالة أكثـــر وضوحًا، عند ربطها بتصاعـــد منظومة العقوبات خلال العقـــد الأخير، إذ أعادت القيود الاقتصادية تشـــكيل أنماط الانخراط الخارجي من خلال دفع الدولة إلى البحث عن مســـارات أقل تعرُّضًا للنظام المالي الغربي. وفي هذا السياق، يُفهَم تنويع الشركاء الجغرافيين، ومنه الانفتاح المتجدِّد على أفريقيا، بوصفه امتدادًا لإعادة تنظيم العلاقات الخارجية في ظل هذه الشروط، أكثر من كونه تحوُّلًا إستراتيجيًا مستقلًّا عن سياقها.

وتنعكس هذه المحدِّدات في طبيعـــة أنماط الحضور الإيراني داخل القارة، حيث يتّخِذ طابعًا انتقائيًا قائمًا على تركيز جغرافي في شرق أفريقيا، لا سيّما في كينيا وأوغندا وتنزانيا، باعتبار المنطقة مجالًا مناســـبًا لتفعيل أدوات الدبلوماســـية الاقتصادية، في قطاعات الزراعة، والخدمـــات الفنِّية والهندســـية، والصناعات الدوائية، وبعض الأنشـــطة الصناعية منخفضة الكُلفة[17]. ولا يُشير هذا النمط إلى انتشارٍ متوازِن عبر القارة، بقدر ما يعكس توزيعًا محسوبًا للموارد، في ضوء اعتبارات لوجستية وسياسية، وفي إطار ما يُعرَّف داخليًا بمفهوم «اقتصاد المقاومة»[18]. فقد بلغـــت قيمة الصادرات الإيرانية إلى الدول الأفريقية نحو 1,2 مليار دولار في الســـنة المنتهية في مارس 2022م، بعد أن كانت في حدود 579 مليون دولار في العام الســـابق له[19]، وهي زيادة ملحوظة نسبيًا لكنَّها تظل محدودة في سياق مُقارَن، إذ تجاوز حجم التجارة الصينية–الأفريقية 250 مليار دولار سنويًا خلال الفترة نفسها[20]. وتتركَّز الصادرات الإيرانية إلى أفريقيا في المنتجات البتروكيميائية والمواد البلاستيكية وبعض السِلَع الصناعية والمعدّات الزراعية والمنتجات الدوائية، بينما تظل الواردات من عدد من الدول الأفريقية محصورة في مواد أولية وسِلَع محدَّدة النطاق[21].

أمّا على المستوى الدبلوماسي، فقد ارتبطت إعادة تنشيط الحضور الإيراني في أفريقيا خلال عهـــد الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي، بمحاولـــة إدراج القارة ضمن دوائر التحرُّك الخارجي، في مرحلة اتّســـمت بتعثُّر مســـارات التفاوض مع الولايـــات المتحدة والقوى الأوروبية بشأن الملف النووي، واســـتمرار الضغوط الاقتصادية والعُزلة المالية[22]. وفي هذا السياق، شهِدَ عام 2023م جولة رئاسية شـــمِلَت كينيا وأوغندا وزيمبابوي، وأُعلِن خلالها عن مذكرات تفاهُم في مجالات التجارة والطاقـــة والزراعة والصحة[23]، في إطار توجُّه أوســـع لإضفاء طابع مؤسسي على الحضور الدبلوماسي في شرق وجنوب أفريقيا. ويرافق هذا التحرك خطاب رسمي يستند إلى مفردات التعاون بين دول الجنوب واحترام

السيادة وعدم التدخل، غير أنَّ تتبُّع مسار العلاقات يُظهِر أنَّ إعادة تفعيل السفارات وعقد اللجان المشتركة لم يقترن دائمًا بزيادة موازية في الموارد الاقتصادية أو الاستثمارية، بما يجعل الحضور الدبلوماسي أكثر وضوحًا، من حيث الكثافة الرمزية والمؤسسية مقارنةً بعُمق الارتباط الاقتصادي الفعلي.

ومن ناحية أخرى، يتشكَّل الحضور الإيراني في سياق تفاعُلٍ متعدِّد الأطراف، إذ لا تتحدَّد فعاليته بإرادة طهران وحدها، بل تتأثَّر أيضًا بإستراتيجيات الفاعلين الآخرين داخل القارة. فالدول الأفريقية تنتهج سياسات تنويع الشركاء وتوازُن علاقاتها الخارجية بما يحول دون الارتهان لطرفٍ واحد؛ الأمر الذي يجعل أيّ حضور خارجي خاضعًا لاعتبارات محلِّية وإقليمية متداخِلة. كما تُشير تحليلات متخصِّصة إلى أنَّ المنافسة مع فاعلين إقليميين آخرين، إضافة إلى اعتبارات الصورة الذهنية لإيران، تؤثِّر في نطاق التوسُّع الممكن للعلاقات الثنائية، وينسحب ذلك على الأدوات الثقافية والتعليمية، التي قد تُقابَل بتحفظات رسمية أو مجتمعية تخشى من توتُّرات مذهبية في بعض الحالات، بما يجعل أثرها متفاوتًا تبعًا لطبيعة البيئة المحلِّية[24].

وتكشف هذه المعطيات، أنَّ أنماط الحضور الإيراني في أفريقيا تتحدَّد عند تقاطُع ثلاث دوائر مترابطة: محدِّدات مؤسسية داخلية، وقيود اقتصادية وهيكلية خارجية، وسياقات أفريقية متعدِّدة الفاعلين. وفي هذا الإطار، يمكن مقاربة فاعلية هذا الحضور من منظور الجنوب العالمي، عبر ثلاث سِمات رئيسية:

1. **الفاعلية المقيَّدة «Constrained Agency»**[25]: حيث تتحرَّك إيران في أفريقيا ضمن سقف تفرضه بِنية الاقتصاد السياسي الدولي، وموقعها شبه الطرفي داخله، إضافة إلى منظومة عقوبات ممتَدَّة تقيِّد قُدرتها على التمويل والتحويل والوصول إلى الأسواق. فالفاعلية هُنا ليست غيابًا للحركة، بل حركة داخل هامش مناورة محدود نسبيًا، يتمحور حول إدارة موقع غير مهيمِن داخل بِنية دولية غير متكافئة.

2. **الفاعلية التكيُّفية «Adaptive Agency»**[26]: يظهر الانفتاح الإيراني على شرق أفريقيا باعتباره آلية لإعادة توزيع المخاطر، أكثر منه مشروعًا توسُّعيًا مستقلًّا. وبذلك، تتّخِذ الفاعلية طابعًا تكيُّفيًا يسعى إلى تقليل الانكشاف وتعويض القيود، دون أن يعني ذلك انتقالًا نوعيًا في موقع الدولة داخل موازين القوَّة الدولية، فالقُدرة على الحفاظ على قنوات بديلة، ولو محدودة، تعكس شكلًا من الفاعلية المرتبطة بإدارة القيود لا بتجاوزها.

3. **الفاعلية العلائقية «Relational Agency»**[27]: لا تتحدَّد نتائج الحضور الإيراني بإرادة طهران وحدها، بل تتشكَّل عبر تفاعُل مع دول أفريقية تنتهج بدورها سياسات تنويع الشركاء، وتعظيم المكاسب من التنافس بين القوى الخارجية. وفي هذا السياق،

تصبح الفاعلية الإيرانية نتاج علاقة مُتبادَلة لا مسارًا أُحادي الاتّجاه؛ ما يجعلها بطبيعتها نسبية ومشروطة بمدى قابلية البيئة لاستيعابها ضمن معادلاتها الداخلية.

وتكشـــف هذه القراءة عن دلالة منهجية أوسع، تتمثَّل في أنَّ إعادة التأطير من منظور الجنوب العالمي لا تُضيف توصيفًا جديدًا للحالة فحســـب، بل تُعيد صياغة ســـؤال التحليل ذاته؛ فبدل التركيز على مدى «التمدُّد»، يتحوَّل الاهتمام إلى كيفية إدارة القيود من ناحية، وإلى قُدرة الدولة على توظيف موقعها غير المهيمِن، بوصفه مســـاحة مناورة نسبية داخل نظام دولي غير متكافئ من ناحية أخرى. وبهذا المعنى، لا يظهر الحضور الإيراني في أفريقيا كمشروع تمدُّد، بل كممارسة لإعادة تموضُع مستمرَّة داخل بِنية تقيِّدها بقدر ما تُتيح لها فرصًا محدودة للحركة. وهُنا يصبح السؤال ليس ما إذا كانت إيران تتمدّد، بل كيف تُدير حدود قُدرتها داخل السياق الدولي.

خاتمة

خلُصت الدراســـة إلى أنَّ الحضور الإيراني في أفريقيـــا لا يمكن قراءته قراءةً مكتملة، إذا ظلَّ محكومًا بمؤشِّـــرات قياس صِيغَت انطلاقًا من خبرة قـــوى مهيمِنة، تمتلك وفرة في الموارد، وقُدرة على إعادة تشكيل البيئات الإقليمية والدولية. فإعادة التأطير من منظور الجنوب العالمي، أبرزت أنَّ معيار الفاعلية ذاته يحتاج إلى مساءلة، وأنَّ تقييم الحضور لا ينبغـــي أن يُختزَل في مقارنات كمِّية، أو في اختبارات امتداد النفوذ، بل في تحليل كيفية تحرُّك الدولة داخـــل بِنية غير متكافئة، ومدى قُدرتها على تعظيم هامش الفعل الممكن ضمن قيودها الهيكلية.

وقد أظهر التحليل أنَّ السياســـة الخارجية الإيرانية تجاه أفريقيا تتشكَّل عند تقاطُع محدِّدات داخلية، تتعلَّق ببِنية صُنع القرار، وأولويات الأمن القومي، وقيود خارجية ترتبط بالعقوبات، وموقع الدولة في الاقتصاد الســـياسي الدولي، فضلًا عن ســـياقات أفريقية متعدِّدة الفاعلين تنتهج بدورها سياسات تنويع الشـــركاء وتعظيم المكاسب. ومن ثمَّ، فإنَّ أنماط الحضور الإيراني، سواءً من حيث التركيز الجغرافي في شرق القارة، أو الانتقائية القطاعية في مجالات بعينها، أو الكثافة الدبلوماسية المصحوبة بموارد اقتصادية محدودة نسبيًا، تعكس منطق إدارة قيود أكثر ممّا تعكس مشروعًا توسُّعيًا متكاملًا. وبذلك، فإنَّ الفاعليـــة الإيرانية لا تُفهَم بوصفها قُدرة على إعـــادة صياغة موازين القوَّة، بل بوصفها قُدرة نسبية على الحفاظ على قنوات انخراط بديلة، وتوزيع المخاطر، وتقليل الانكشاف في ظل بيئة دولية ضاغِطة.

ولا تعني هذه القراءة نفي الأبعاد الجيوسياسية أو الأيديولوجية في السياسة الخارجية الإيرانية، بل إدراجها ضمن إطار تحليلي أوســـع يربط بين المحدِّدات المؤسسية الداخلية، والقيود البِنيوية الخارجية، وســـياقات التفاعل الأفريقية ذاتهـــا. وبذلك يتبدَّل مركز

التحليل: من سؤال «مدى التمدُّد» إلى ســـؤال «طبيعة الفاعلية الممكنة»، ومن قياس الحضور وفق معايير الهيمنة، إلى فهمه بوصفه ممارســـة تفاوض مســـتمرَّة داخل بِنية دوليـــة غير متوازِنة. وهُنا تكمُن القيمة النظرية للدراســـة؛ إذ لا تقتصر على إعادة قراءة حالة بعينها، بل تسهم في نقاش أوســـع حول كيفية تحليل أدوار فاعلي الجنوب العالمي في العلاقات الدولية. فهي تقترح انتقالًا إبســـتمولوجيًا من الاعتماد على مفاهيم جاهزة، إلى مساءلة شروط إنتاجها التاريخية والمعرفية، ومن قياس الظواهر بمقاييس معيارية ثابتة إلى إعادة تعريف المعيار ذاته ضمن توازنات القوَّة العالمية.

وعليه، فإنَّ إعادة تأطير الحضور الإيـــراني في أفريقيا لا تنتهي عند حدود هذه الحالة، بل تفتح أُفُقًا بحثيًا أوســـع يتعلَّق بكيفية فهم أنماط الانخراط الخارجي لدول الجنوب، في نظامٍ دولي لا تزال قواعده المعرفية والسياسية تعكس اختلالًا هيكليًا عميقًا. ومن ثمَّ، فإنَّ الرهان لا يكمُن في إثبات «حجم» الحضور أو نفيه، بل في تطوير أدوات تحليلية قادرة على استيعاب تعدُّدية أشكال الفاعلية في عالم لم يعُد يمكن فهمه عبر منظور مركز واحد.

المراجع والمصادر

(1) Amitav Acharya, "Global International Relations (IR) and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies," (Oxford University Press: International Studies Quarterly 58, no. 4, 2014).
(2) Samir Amin, Eurocentrism: Modernity, Religion, and Democracy – A Critique of Eurocentrism and Culturalism (New York: Monthly Review Press, 2009).
(3) Victor H. Mlambo, Mfundo Mandla Masuku, and Zinhle Mthembu, "The New Scramble for Africa in a Post-Colonial Era and the Challenges of Inclusive Development: A Semi-Systematic Literature Review," (Development Studies Research 11, no. 1, 2024), Accessed February 2, 2026. https://doi.org/10.1080/21665095.2024.2306387
(4) Soli Shahvar, "Iran's Global Reach: The Islamic Republic of Iran's Policy, Involvement, and Activity in Africa," (Digest of Middle East Studies 29, no. 1, 2020): Pp 53–75, Accessed February 5, 2026 https://doi.org/10.1111/dome.12202
(5) Sara Bazoobandi, Jens Heibach, and Thomas Richter, "Iran's Foreign Policy Making: Consensus Building or Power Struggle?" (British Journal of Middle Eastern Studies 51, no. 5, 2024), Accessed February 3, 2026, https://doi.org/10.1080/13530194.2023.2189572
(6) Shahvar, "Iran's Global Reach," Ibid, Pp 53–75.
(7) Acharya, "Global International Relations," Ibid,p2–6, p7–8.
(8) Amitav Acharya and Barry Buzan, "Why Is There No Non-Western International Relations Theory? Ten Years On," (International Relations of the Asia-Pacific 17, no. 3, 2017), Pp 346–347.
(9) Immanuel Wallerstein, World-Systems Analysis: An Introduction (Durham: Duke University Press, 2004), Pp 23–29.
(10) Amin, Eurocentrism, Ibid, Pp 1–18.
(11) Siba N. Grovogui, Sovereigns, Quasi Sovereigns, and Africans: Race and Self-Determination in International Law (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996), Pp 13–22.
(12) Chris Alden, Sally Morphet, and Marco Antonio Vieira, The South in World Politics (London: Palgrave Macmillan, 2010), Pp 17–36.
(13) Ibid.
(14) Arlene B. Tickner and Ole Wæver, eds., International Relations Scholarship Around the World (London: Routledge, 2009), Pp 1–15.
(15) Bazoobandi, Heibach, and Richter, "Iran's Foreign Policy Making,", Ibid, Pp 1064–1067.
(16) Kenneth Katzman, Iran's Foreign Policy, Congressional Research Service Report R44017 (Washington, DC: Congressional Research Service, August 24, 2016), Pp1–7.
(17) Amin Naeni and Ali Fathollah-Nejad, "Iran's Policy in East Africa: Illusory Aspirations or Long-Term Planning?" in Africa's Strategic Partnerships with BRICS and Other Emerging Countries, ed. Siphamandla Zondi and Hellen Adogo (Johannesburg: Jacana Media, 2025), Pp 228–232.
(18) Ibid, p 223.
(19) Naeni and Fathollah-Nejad, "Iran's Policy in East Africa,"Ibid, P 228.
(20) Messay Mulugeta, "Africa in the Global South's Future Development Trajectory: The Role of Africa–China Relations,", (Asian Review of Political Economy 4, no. 21, 2025), Accessed February 15, 2026, https://doi.org/10.1007/s44216-025-00066-4
(21) Naeni and Fathollah-Nejad, "Iran's Policy in East Africa,", Ibid, Pp 229–230.
(22) Eric Lob, "Iran–Africa Relations under Raisi: Salvaging Ties with the Continent," (The Muslim World 113, no. 1–2, Winter–Spring 2023), Pp 195–197.
(23) Future Center, "What Are the Motives behind Iranian President's East Africa Tour?" Future for Advanced Research and Studies, July 21, 2023, Accessed February 18, 2026, https://tinyurl.com/27r2cn39
(24) Alden, Morphet, and Vieira, The South in World Politics, Ibid, Pp 8–13.
(25) استُخدِم مفهوم constrained agency في الأدبيات لتحليل أنماط الفاعلية، التي تُمارَس داخل حدود هيكلية مقيِّدة؛ انظر:
Neil M. Coe and David C. Jordhus-Lier, "Constrained Agency? Re-evaluating the Geographies of Labour," (*Progress in Human Geography* 35, no. 2, 2011): 211–233, https://doi.org/10.1177/0309132510366746; Ranjay Gulati and Sameer B. Srivastava, "Bringing Agency Back into Network Research: Constrained Agency and Network Action", (*Research in the Sociology of Organizations*, vol. 40 Bingley: Emerald, 2014), https://doi.org/10.1108/S0733-558X(2014)0000040004.

(26) استُخدِم مفهوم adaptive agency في بعض الأدبيات المعاصرة لوصف أنماط الفاعلية، التي يطوِّرها فاعلون يعملون داخل قيود بِنيوية عبر إستراتيجيات تكيُّفية لإدارتها لا لتجاوزها كلِّيًا؛ انظر:
Yipeng Xi, "Adaptive Agency," (*Humanities and Social Sciences Communications* 10, 2023), https://doi.org/10.1057/s41599-023-01768-x; Marisa O. Ensor, "Youth Culture, Refugee (Re)integration, and Diasporic Identities in South Sudan," (*Postcolonial Text* 8, no. 3, 2013), Accessed February 18, 2026, https://www.postcolonial.org/index.php/pct/article/viewFile/1729/1627
ويتقاطع هذا التصوُّر مع أدبيات نقدية في العلاقات الدولية حول إعادة تموضع الفاعلين غير المهيمنين داخل بِنية دولية غير متكافئة؛ انظر:
Acharya, "Global International Relations.", Ibid.

(27) يُفهَم مفهوم الفاعلية العلائقية في الأدبيات بوصفه تصوُّرًا يرى الفاعلية نتاجًا لعلاقات وسياقات اجتماعية متشابكة لا خاصية فردية مستقلَّة؛ انظر:
Mustafa Emirbayer and Ann Mische, "What Is Agency?", (*American Journal of Sociology* 103, no. 4 1998), Pp 962–1023.